



المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية
Arab Institute for Training and Research in Statistics

دورة تدريبية حول
احصاءات الأسعار والأرقام القياسية
15 كانون ثاني/يناير - 15 كانون ثاني/يناير 2024

المحاضرة الثالثة

برنامج المقارنات الدولية

ضرغام عبيدات إعداد:
رئيس قسم الأسعار - الاحصاءات الاردنية



www.aitsr.org
info@aitsr.org

ما هو برنامج المقارنات الدولية وكيف يُنفَّذ؟

برنامج المقارنات الدولية هو أحد أكبر مبادرات الإحصاء الدولية في العالم ويقوده مكتب برنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي، برعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة وهو يهدف إلى توفير مقاييس قابلة للمقارنة لأسعار وأحجام الناتج المحلي الإجمالي ومجاميعهما عبر البلدان والمناطق، ومخرجاته الرئيسية هي مماثلات القوة الشرائية .

وبما أن البرنامج يُجري مقارنات للأسعار متعددة، ينبغي أن تكون بيانات الأسعار صحيحة وموثوقة وقابلة للمقارنة يُنقذ البرنامج في جولات أو دورات مختلفة؛ لكل منها سنة مرجعية. وتشارك فيه بلدان عديدة في أنحاء العالم مقسمة إلى مناطق مختلفة.

وقد مر البرنامج بمراحل مختلفة، من جولته الأولى في عام 1970، التي شملت 10 بلدان، إلى أحدث دورة عالمية في عام 2021، التي شملت 176 بلداً. وفي عام 2016، صادقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على أنه برنامج إحصاء دائم وأوصت بتنفيذ جولات أكثر تواتراً من خلال اعتماد نهج المسح المتجدد وزيادة التكامل بينه وبين برامج الإحصاء الوطنية كمثل مؤشر أسعار الاستهلاك.

ويتكون هيكل حوكمة البرنامج من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومجلس الإدارة، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات والفريق الاستشاري التقني وفرق عمله، والوكالات المنقذة العالمية والإقليمية والوطنية.

يتطلب برنامج المقارنات الدولية قيام البلدان المشاركة في كل منطقة بجمع بيانات أسعار للبنود نفسها بالضبط عالمياً من جانب البلدان جميعاً في المناطق المختلفة في أنحاء العالم. للتأكد من جمع الأسعار للبنود نفسها لتكون قابلة للمقارنة، توضع لكل بند أوصاف منظمة لكل منتج سواء كان سلعة أم خدمة.

والأوصاف المنظمة للمنتجات هي مواصفات مفصلة جداً تشير إلى المقدار الذي سيجري تسعيره لكل بند مثلاً (1 كغم) والصنف الذي سيسعر وأبعادة وغير ذلك من المواصفات

والأسعار القابلة للمقارنة ضرورية لاحتساب مماثلات قوة شرائية موثوقة

ماذا ينتج برنامج المقارنات الدولية؟

يُنتج البرنامج المؤشرات التالية:

مماثلات القوة الشرائية: تحوّل مماثلات القوة الشرائية العملات المختلفة إلى عملة مشتركة، وتقوم خلال عملية التحويل بمعادلة القوة الشرائية للعملات عبر إزالة الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان. وهي تبيّن، بالمقارنة مع بلد أساس معين، السعر النسبي لسلة معينة من السلع والخدمات في كلٍ من البلدان التي تجري مقارنتها.

مؤشرات مستويات الأسعار: مؤشرات مستويات الأسعار هي أرقام قياسية معيارية تُحتسب بقسمة مماثلات القوة الشرائية للبلد المعني على سعر الصرف في السوق و هي تعبر عن مستوى الأسعار لبلد معين نسبةً إلى بلد آخر

النتاج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية ومكونات الإنفاق الخاصة به:

نفقات مقدرة بعملة مشتركة مع تصحيح الفروق في مستويات الأسعار.

وتحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ومكونات الإنفاق لكل بلد على مماثلات القوة الشرائية الخاصة به.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية ومكونات الإنفاق الخاصة به:

تحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية ومكونات الإنفاق الخاصة به على عدد السكان.

ما هي مماثلات القوة الشرائية؟

مماثلات القوة الشرائية هي تحويلات تقديرية للعملات، مشتقة من علاقات الأسعار النسبية عبر البلدان، تتيح إجراء مقارنات موثوقة للنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته الاقتصادية عبر البلدان، مع إدخال تعديلات تأخذ بالاعتبار تشوهات أسعار الصرف وفروق مستويات الأسعار .

وتقاس مماثلات القوة الشرائية عدد وحدات العملة اللازمة في بلد معين لشراء سلة السلع والخدمات نفسها التي يمكن أن تشتريها وحدة واحدة من عملة بلد آخر. تقاس مماثلات القوة الشرائية للكويت إلى البحرين عدد وحدات الدينار الكويتي المطلوبة في الكويت لشراء سلة السلع والخدمات نفسها التي تكلف وحدة واحدة من الدينار البحريني لدى شرائها في البحرين.

وتتشوه أسعار الصرف في السوق بفعل فروق مستويات الأسعار فهي لا تعكس القوة الشرائية الحقيقية للعملة بالمقارنة مع عملة أخرى والسبب في ذلك هو أن العديد من السلع والخدمات في اقتصاد معين لا تُتداول دولياً، ولأن طلب وعرض العملات لا تدفعهما التجارة الدولية فحسب، بل يتأثران أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى، كالمضاربة بالعملات وأسعار الفائدة والتدخل الحكومي وتدفقات رأس المال.

وعلى عكس أسعار الصرف في السوق، تحوّل مماثلات القوة الشرائية سلة من السلع والخدمات من عملة إلى أخرى بإزالة الفروق في مستويات الأسعار، ما يتيح مقارنة القوى الشرائية للعملات المختلفة.

هكذا تمكّن مماثلات القوة الشرائية المقارنة النسبية لأحجام اقتصادات البلدان ورفاه سكانها بالقيمة الحقيقية، مع التحكم في الفروق في مستويات الأسعار.

ما هو مؤشر مستوى الأسعار؟

يوفر مؤشر مستوى الأسعار قياساً للفرق في مستويات الأسعار بين البلدان المختلفة. ويحتسب على أنه نسبة مماثلات القوة الشرائية إلى سعر الصرف في السوق:

$$\text{مؤشر مستوى الأسعار} = \text{مماثل القوة الشرائية} / \text{سعر الصرف} * 100$$

يقارن مؤشر مستوى الأسعار في البلد أ مستوى أسعار هذا البلد ببلد آخر أو منطقة أخرى يعتبر مستوى الأسعار فيه أو فيها مساوياً 100 .

فإذا كان مؤشر مستوى الأسعار في البلد ألف أعلى من 100، فإن ذلك يعني أن سعر سلة السلع والخدمات نفسها في البلد ألف أعلى مما في البلد الآخر أو المنطقة الأخرى التي تجري المقارنة معه أو معها .

وعلى العكس من ذلك، إذا كان مؤشر مستوى الأسعار في البلد أ أقل من 100، فإن ذلك يعني أن سعر السلة فيه أقل .

بعبارة أخرى، مؤشر مستوى الأسعار هو مؤشر أسعار مكاني يقارن الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان في سنة معينة، وذلك بتحديد بلد معين أو منطقة معينة كأساس (مؤشر مستوى الأسعار = 100).

فيكون البلد الذي لديه مؤشر مستوى الأسعار أكبر من 100 عموماً أعلى من البلد المحدد/المنطقة المحددة كأساس، ويكون البلد الذي لديه مؤشر مستوى الأسعار أقل من 100 عموماً أرخص من البلد المحدد/المنطقة المحددة كأساس. كما أن مؤشري مستوى الأسعار في بلدين مختلفين يمكن أيضاً مقارنتهما إذا ما عبُر عن كل منهما وفق الأساس نفسه. ففي هذه الحالة، البلد الذي لديه مؤشر أعلى هو الأعلى والعكس بالعكس.

ويمكن احتساب مؤشرات مستويات الأسعار، مثلها في ذلك مثل مماثلات القوة الشرائية، على مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته الرئيسية، كما على مستويات أكثر تفصيلاً من مجاميع مختلفة.

ما هو الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؟

الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس اقتصاد كلي لقيمة مخرجات الاقتصاد في بلد معين. فهو يقيس حجم الاقتصاد، ويمكن تقديره باستخدام نُهج ثلاثة: نهج الإنفاق ونهج الدخل ونهج الإنتاج. ويستخدم برنامج المقارنات الدولية نهج الإنفاق، إذ تُقدر النفقات المفصّلة للناتج المحلي الإجمالي ومجاميعه سنوياً تحت 551 بنداً أساسياً. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع نفقات الأسر المعيشية والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية والحكومة وتكوين رأس المال الإجمالي وميزان صافي الصادرات.

ولمقارنة النفقات الإسمية بين البلدان المشاركة عندما تقدر بعملاتها المحلية، ينبغي تحويل العملات المحلية إلى عملة مشتركة، مع القيام في الوقت نفسه بتعديل يأخذ بالاعتبار الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان.

وفي برنامج المقارنات الدولية، تُزال هذه الفروق بشكل غير مباشر عن طريق اشتقاق الأحجام باستخدام مقاييس مباشرة للأسعار النسبية، وهي مماثلات القوة الشرائية. لذا، الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية، الذي يشار إليه باسم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي القائم على سعر الصرف، من حيث إنه يُزيل تأثير الفروق في مستويات الأسعار ويتيح إجراء مقارنات عبر البلدان .

ينبغي التمييز بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السياقين الزمني والمكاني. ففي السياق الزمني، يشير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي معدّلًا لأخذ التضخم بالاعتبار، بينما يشير في السياق المكاني، كما في برنامج المقارنات الدولية، إلى الناتج المحلي الإجمالي معدّلًا لأخذ الفروق في مستويات الأسعار بالاعتبار باستخدام مماثلات القوة الشرائية. وكما ذكرنا سابقاً، عندما يُستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمقارنات المكانية فإنه يُعدّل للأخذ بالاعتبار الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان ويُحوّل إلى العملة نفسها باستخدام مماثلات القوة الشرائية. أما الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الذي يُحوّل باستخدام أسعار الصرف في السوق، فلا يوفّر مقارنات دقيقة عبر البلدان، لأنه لا يُعدّل للأخذ بالاعتبار الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان ويحتوي على الكثير من التشويه.

ويُحوّل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عملة محلية إلى أخرى من خلال التعادلات التالية:

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي = الناتج المحلي الإجمالي بوحدة العملة المحلية / سعر الصرف

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الناتج المحلي الإجمالي بوحدة العملة المحلية / مماثل القوة الشرائية

ومن شأن مقارنة النواتج المحلية الإجمالية القائمة على سعر الصرف أن تعكس الفروق في أحجام السلع والخدمات المنتجة في البلدان التي تجري مقارنتها، بالإضافة إلى الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان .

وهكذا، لا يعكس الناتج المحلي الإجمالي الإسمي صورة موثوقة للأحجام النسبية لاقتصادات البلدان .
ووجود مستويات أسعار في البلدان ذات الدخل المرتفع أعلى مما في البلدان ذات الدخل المنخفض يعني ضمناً أن الفروق في مستويات أسعار السلع والخدمات غير المتداولة تجارياً بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض أوضح مما هي عليه للسلع والخدمات المتداولة تجارياً.
وإذا لم تؤخذ هذه الفروق في مستويات الأسعار بالحسبان لدى إجراء مقارنات للناتج المحلي الإجمالي، سيُبالغ بحجم اقتصادات البلدان ذات الدخل المرتفع التي لديها مستويات أسعار أعلى،

بينما سيُقلل حجم اقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض التي لديها مستويات أسعار أدنى. وبما أن سعر الصرف هو نفسه بالنسبة لجميع البنود، ليس هناك تمييز بين البنود المتداولة تجارياً والبنود غير المتداولة تجارياً عندما يُحوّل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أسعار الصرف في السوق، أما مماثلات القوة الشرائية فلا تعاني من هذا التحيز، ولذا فإنها توفّر مقارنة دقيقة موثوقة لأحجام اقتصادات البلدان.

استخدامات مماثلات القوة الشرائية متنوعة لا تقتصر على التحليل الاقتصادي. فبالإضافة إلى استخداماتها في قياس أحجام الاقتصاد الحقيقي ومقارنة الإنتاجية والرفاه والدخل بين البلدان المختلفة، فإنها تُستخدم أيضاً في المقاييس المتعلقة بالصحة والطاقة والتعليم والبيئة.

استخدامات مماثلات القوة الشرائية في التحليل الاقتصادي:

تعكس مماثلات القوة الشرائية القوة الشرائية الحقيقية للعملات، وتُستخدم لقياس ومقارنة الأحجام الحقيقية لاقتصادات البلدان. وكما ذكرنا سابقاً، الناتج المحلي الإجمالي مقياس لحجم الاقتصاد.

ولا تقدم المقارنات عبر البلدان للناتج المحلي الإجمالي الإسمي المُحوّل باستخدام أسعار الصرف مقارنات صحيحة أو موثوقة، كما أن الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان تؤدي بدورها إلى مقارنات مشوهة.

ولكن لدى تحويل النواتج المحلية الإجمالية إلى عملات مشتركة باستخدام مماثلات القوة الشرائية بدلاً من أسعار الصرف، تصبح المقارنة أدق وأوثق. ولذا، تستخدم مماثلات القوة الشرائية في التحليل الاقتصادي لإبراز الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان وإتاحة إجراء تحليل مقارن سليم للحجم الحقيقي للاقتصاد ومساهمته في الاقتصاد العالمي و/أو في الاقتصاد الإقليمي.

وتستخدم مماثلات القوة الشرائية أيضاً لقياس ومقارنة الدخل الحقيقي ومستويات الاستهلاك للفرد، ما يتيح إجراء مقارنات لنصيب الفرد بين بلدان المنطقة الواحدة وبين المناطق ودولياً، ومقارنة الرفاه النسبي للناس عبر بلدان ومناطق مختلفة. وعلاوة على ذلك، تتيح مماثلات القوة الشرائية إجراء قياس أكثر واقعية وموثوقية لخط الفقر الدولي ومستويات الفقر الوطنية من خلال إزالة الفروق في مستويات الأسعار عبر الأمم.

وفي صنع السياسات الوطنية، تُستخدم مماثلات القوة الشرائية لإجراء تحليل اقتصادي مقارنة مع البلدان المجاورة أو المنطقة المحيطة، ولاكتساب مزيد من التبصر بالقدرة التنافسية الصناعية وفرص الاستثمار والقرارات الحكومية بشأن الإعانات والضرائب والأدوات المالية الأخرى.

وإذا ما أنتجت مماثلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني، يمكن للبلدان استخدامها لتقدير القوة الشرائية للعملة الوطنية نفسها عبر الأجزاء المختلفة من البلاد، ولتقدير ومقارنة مستويات الأسعار المختلفة وأنماط الاستهلاك وتكاليف المعيشة المقابلة بين المناطق المختلفة، كما أنها، سواء كانت وطنية أو دون وطنية، تُستخدم في تحديد الأجور المعدلة لأخذ فروق تكلفة المعيشة بالاعتبار وتقييم الفقر واللامساواة ووضع السياسات المالية والتحويلات العامة.

استخدامات مماثلات القوة الشرائية في أهداف التنمية المستدامة

تدخل مماثلات القوة الشرائية في احتساب مؤشرات بعض أهداف التنمية المستدامة ما يساعد في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وخطة التنمية المستدامة وتستخدم مماثلات القوة الشرائية في 8 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وهي الأهداف 1 إلى 4 و7 إلى 10

استخدامات مماثلات القوة الشرائية في قياس الرفاه

ينعكس الرفاه المادي للفرد في نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي بالنسبة للبلد الذي يقيم/تقيم فيه. ويقاس الاستهلاك الفردي الفعلي السلع والخدمات الفردية التي تستهلكها الأسر المعيشية فعلياً، وليس فقط تلك التي تشتريها. وهو يشمل نفقات الاستهلاك الفردي للأسر المعيشية والحكومة وكذلك المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية. ويكتسب هذا المقياس أهمية خاصة عندما تقوم كيانات مثل الحكومات والمؤسسات غير الربحية بتزويد الأسر المعيشية بخدمات كالصحة والتعليم تستهلكها الأسر المعيشية لكنها لا تشتريها فعلياً وتتطلب مقارنة رفاه السكان في البلدان المختلفة مقارنة نصيب الفرد من الاستهلاك الفردي الفعلي بين البلدان مع الأخذ بالاعتبار في الوقت نفسه الفروق في مستويات الأسعار. ويتحقق ذلك بملاحظة الاستهلاك الفردي الفعلي القائم على مماثلات القوة الشرائية بدلاً من الاستهلاك الفردي مقاساً باستخدام سعر الصرف في السوق.

استخدامات عموم الناس لمماثلات القوة الشرائية

مستخدمو مماثلات القوة الشرائية متنوعون يشملون منظمات دولية وصانعي سياسات وباحثين دولي وأكاديميين والقطاع الخاص. ويستخدمها كل من الأمم المتحدة والبنك ومنظمة التعاون وصندوق النقد والتنمية في الميدان الاقتصادي والمفوضية الأوروبية.

وإلى جانب البحوث الاقتصادية والتحليلات وتعديلات الأجور وصنع السياسات، يمكن أيضاً أن يستخدم الأفراد مماثلات القوة الشرائية لاتخاذ قرارات مستتيرة. فمثلاً، يمكنها أن توجه الأفراد في قرارات الانتقال عندما تُعرض عليهم وظائف جديدة في بلدان أخرى، كما يمكنها أيضاً أن تساعد في تحديد المبلغ الحقيقي للمال المطلوب لاستهلاك سلة معينة من السلع والخدمات عند قضاء وقت في بلد آخر. ورغم أنه يوصى باستخدام مماثلات القوة الشرائية في العديد من الاستخدامات على النحو الذي ورد أعلاه تبقى لهذه الاستخدامات محدوديتها.

عملية التكامل هذه هامة جداً، لأنها تتيح جمع البيانات الفعلية للأسعار لعدد كبير من البنود على أساس منتظم، دون تحميل مكاتب الإحصاء الوطنية أعباءً إضافية.

ومن شأن ذلك أن ييسر جمع البيانات السنوية لبرنامج المقارنات الدولية لإنتاج مماثلات قوة شرائية سنوية موثوقة، وتعمل الإسكوا باستمرار من خلال مبادرات مختلفة على تحقيق تكامل أعلى بين المقارنة الدولية بين الأسعار التي يجريها برنامج المقارنات الدولية وبين مؤشر أسعار الاستهلاك.

ما الرابط بين برنامج المقارنات الدولية ومؤشر أسعار الاستهلاك؟

بينما ينتج برنامج المقارنات الدولية مؤشر أسعار مكاني يقيس التغيرات في مستوى الأسعار عبر البلدان خلال الفترة الزمنية نفسها، يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو مؤشر أسعار زمني، التغيرات في مستوى الأسعار عبر فترات زمنية داخل البلد نفسه .

ويتطلب كل من مؤشر أسعار الاستهلاك والمقارنة الدولية بين الأسعار التي يجريها برنامج المقارنات الدولية جمع بيانات مكثفة على المستوى الوطني .

فاحتساب مؤشر أسعار الاستهلاك يتطلب جمع بنود تمثيلية وهامة لاستهلاك الأسر المعيشية على المستوى الوطني يحددها كل بلد وتختلف حسب البلد، بينما تتطلب المقارنة الدولية بين الأسعار جمع الأسعار لسلة موحدة تحتوي على سلع وخدمات تتخطى بكثير بنود استهلاك الأسر المعيشية وتمكن مقارنتها عبر البلدان، وبالتالي قد لا تكون جميعها ممثلة أو هامة في كل بلد

وفي المنطقة العربية، حققت البلدان درجة عالية من التكامل والتآزر بين مؤشر أسعار الاستهلاك وبين المقارنة الدولية بين الأسعار. فمثلاً، بدأت البلدان في إدراج مجموعة فرعية من البنود من قائمة برنامج المقارنات الدولية الإقليمية ضمن قوائمها الوطنية لمؤشر أسعار الاستهلاك عندما تعتبر هذه البنود هامة للبلد.

وهي تستخدم في بعض الحالات أيضاً مواصفات برنامج المقارنات الدولية للبند المعني. كما يتحقق التكامل بين مؤشر أسعار الاستهلاك والمقارنة الدولية بين الأسعار في الاتجاه الآخر. وأثناء وضع قائمة المنتجات الإقليمية لبرنامج المقارنات الدولية لاستهلاك الأسرة المعيشية، ينسق المكتب الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مع البلدان الأعضاء فيها ويدرج بنوداً مشتركة في القوائم الوطنية لمؤشر أسعار الاستهلاك للبلدان الأعضاء المشاركة لزيادة عدد بنود استهلاك الأسرة المعيشية المتداخلة بين مؤشر أسعار الاستهلاك وبين المقارنة الدولية بين الأسعار.

كيف ساعد برنامج المقارنات الدولية في تحسين إحصاءات الأسعار في المنطقة العربية؟

إلى جانب الإنتاج السنوي لمماثلات القوة الشرائية، وضعت الإسكوا مبادرات مبتكرة أخرى معتمدة على الخبرة الفنية ومستودع البيانات اللذين ولدهما برنامج المقارنات الدولية. كما أن المشاركة في البرنامج أفادت البلدان عن طريق بناء القدرات الإحصائية عبر مجالات إحصاءات الأسعار جميعاً.

وللمضي خطوة أخرى في إنتاج مماثلات القوة الشرائية، وضعت الإسكوا مبادرة جديدة تستثمر في الخبرة والمعارف المكتسبة في تطبيق منهجية إنتاج هذه المماثلات على نطاق أصغر، أي على المستوى الوطني، بغية إنتاج مماثلات قوة شرائية على المستوى دون الوطني. ويتطلب ذلك أن تكون للبلدان بصمة جغرافية واسعة مقسمة إلى أقاليم أو مناطق ذات أنماط استهلاك ومستويات أسعار مختلفة تؤدي إلى فروق في تكلفة المعيشة ورفاه الفرد.

تتيح مماثلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني مقارنة القوة الشرائية لنفس العملة بين مناطق البلد الواحد، والحجم الحقيقي للاقتصاد في المناطق المختلفة، ومستويات الأسعار في الصناعات المختلفة بين المناطق.

وقد اختارت الاسكوا الامارات العربية المتحدة كأول بلد في المنطقة يجرب احتساب مماثلات القوة الشرائية على المستوى دون الوطني، لأنها تمثل أفضل نموذج للاستفادة من مشروع كهذا .
وقد انبثق اختيارها كبلد تجريبي من بنيتها الجغرافية الفريدة، واتحادها الذي يضم سبع إمارات وتنوعها

الديمغرافي، وجميعها خصائص تؤدي إلى فروق في أنماط الاستهلاك وأسعار السلع والخدمات .
وقد نُقِّد المشروع بنجاح واحْتُسبت النتائج.

ومن مبادرات الإسكوا المبتكرة الأخرى احتساب المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك دون الإقليمي/الإقليمي .

وهو يتيح مقارنة التضخم عبر البلدان ويقدر معدلات التضخم لمجموعات البلدان أو لمناطق دون إقليمية في إقليم معين أو للإقليم ككل. ويستخدم المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك تعريفات ومنهجيات موحدة في جميع البلدان المشاركة. وفي احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك الوطني، يمكن أن يستخدم كل بلد منهجية مختلفة وقائمة منتجات وطنية مختلفة وسنة مرجعية مختلفة، ولذا لا تمكن مقارنة بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك بين البلدان. ومؤشر أسعار الاستهلاك مؤشر أسعار زمني يمكن مقارنة تغيرات الأسعار مع مرور الوقت في البلد الواحد، أما المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك فهو مؤشر موحد خاص يتيح إجراء هذه المقارنة في مجموعة من البلدان .

وفي وضع المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك، تتبع البلدان المشاركة جميعها المنهجية نفسها لإنتاج واحتساب المؤشر، بحيث يصبح قابلاً للمقارنة بين البلدان. وإنتاج

هذا المؤشر هو في الأساس نشاط من أنشطة التكامل بين برنامج المقارنات الدولية ومؤشر أسعار الاستهلاك، فمؤشر أسعار الاستهلاك يوفر مقارنات زمنية للأسعار، بينما يوفر برنامج المقارنات الدولية مقارنات مكانية لها. وهكذا يوفر المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك مقارنات مكانية لتغيرات الأسعار الزمنية عبر البلدان. وعلى وجه أكثر تحديداً، يتطلب مؤشر أسعار الاستهلاك تتبع تغير بيانات الأسعار لبنود وطنية تمثيلية، بينما يتطلب المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك تتبع تغير بيانات الأسعار لبنود تمثيلية وأيضاً قابلية للمقارنة بين البلدان ضمن مجموعة معينة.

هكذا يتجلى إدماج مؤشر أسعار الاستهلاك وبرنامج المقارنات الدولية في المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك، إذ أنه وُضع بالبناء على بيانات الأسعار التي سبق أن جُمعت لمؤشر أسعار الاستهلاك ولكن فقط لمجموعة فرعية من قائمة هذا المؤشر الأخير التي تشمل بنوداً مشتركة أو متشابهة بين البلدان، لضمان التمثيلية وقابلية المقارنة. وكمشروع جديد، قامت الإسكوا بتجربة المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك أولاً في بلدان غير بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولم تكتمل بعد الصيغة النهائية للنتائج.

وبعد تلك المرحلة، ستتقدّم المبادرة للبلدان الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

لتحسين جمع البيانات لا تزال إحصاءات الأسعار عموماً، من مؤشر أسعار المستهلك وبرامج المقارنات الدولية. فقد قامت مثلاً بتجربة تجريف شبكة الإنترنت لجمع الأسعار لبنود استهلاك الأسر المعيشية من منافذ إلكترونية موثوقة طيبة السمعة. وقد أدخل تجريف شبكة الإنترنت كتكملة لأساليب جمع البيانات التقليدية من خلال الزيارات الميدانية، وعلى الرغم من أنه لا يشكل بديلاً، فهو يستخرج تلقائياً كميات كبيرة من البيانات من المواقع على الشبكة ويحفظ البيانات في ملف محلي أو في قاعدة بيانات. ويوفر ذلك العديد من المزايا، كالمساعدة على الحصول على البيانات من مصادر متعددة في فترات زمنية أقصر بشكل ملحوظ وتتبع أي تغييرات في البيانات على الإنترنت وتيسير أرشفة البيانات.

وقد استفادت مكاتب الإحصاء الوطنية استفادة كبيرة من المشاركة في برنامج المقارنات الدولية، لا سيما في الإنتاج السنوي لمماثلات القوة الشرائية، إذ أن الدورات التدريبية وحلقات العمل الإقليمية المنتظمة حول التحقق من صحة إحصاءات الأسعار وبيانات الحسابات القومية ساهمت في بناء القدرات والخبرات الوطنية،

بما في ذلك الكشف عن النواشز الإحصائية ومعالجتها. وقد أدرج بعض البلدان برنامج المقارنات الدولية بالفعل في برامج عمله العادية بإدراج مجموعة فرعية من البنود الجديدة من القائمة الإقليمية لبرنامج المقارنات الدولية التي جرى تسعيرها إلى جانب مؤشر أسعار الاستهلاك، ما يقلل جهود وتكاليف جمع البيانات في المستقبل. ويمكن أن يؤدي هذا التكامل إلى جمع متزامن لبيانات مؤشر أسعار الاستهلاك وبيانات برنامج المقارنات الدولية، ما يفضي إلى خفض تكاليف ووقت وجهود جمع بيانات الأسعار لبرنامج المقارنات الدولية.

ولم تتعامل الإسكوا مع برنامج المقارنات الدولية على أنه برنامج مستقل يهدف فقط إلى وضع مماثلات القوة الشرائية، بل استخدمت أنشطة البرنامج ومعارفه وخبراته لتحسين إحصاءات الأسعار ككل في المنطقة العربية. وتحقق ذلك من خلال بناء القدرات والتحسينات المنهجية والمبادرات التي زادت المخرجات الإحصائية على المستويين الوطني والإقليمي وإدماج برنامج المقارنات الدولية مع برامج إحصاءات أسعار عادية أخرى. هكذا يخفف التكامل بين أنشطة برنامج المقارنات الدولية وأنشطة مؤشر أسعار الاستهلاك عبء جمع البيانات المطلوبة لاحتساب مماثلات القوة الشرائية ويمكن إنتاجها سنوياً بسلاسة

استخدامات أهداف مماثلات القوة الشرائية في أهداف التنمية المستدامة :

تستخدم مماثلات القوة الشرائية في رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و خطة التنمية المستدامة.

فهي تدخل في احتساب المؤشرات في اطار عدد من هذه الأهداف.

وبالتحديد، تستخدم حاليا في قياس التقدم المحرز في ثمانية منها هي: الاهداف 1 إلى 4 و 7 إلى 10 .

الهدف :1 القضاء على الفقر

يرمي هدف التنمية المستدامة 1 إلى القضاء

على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان ورغم أن الفقر المدقع أخذ في الانخفاض فقد تباطأت وتيرة انخفاضه

المقصد هو القضاء على الفقر المدقع. يتطلب خفض الفقر تركيز الاهتمام على خط الفقر الوطني . ولضمان قياس متنسق للفقر من حيث الاستهلاك، يُقاس رفاة الناس في البلدان المختلفة بمقياس مشترك عن طريق تعديل الفروق في القوى الشرائية .

ويجعل خط الفقر الدولي القيمة الحقيقية لهذا الخط ثابتة عبر البلدان المختلفة. وهنا تُستخدم مماثلات القوة الشرائية. فتعرّف نسبة السكان الذين يعيشون في فقر على أنها النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، حيث متوسط الاستهلاك اليومي أو الدخل للفرد الواحد أقل من مبلغ معين من الدولارات الأمريكية، بمعايير مماثلات القوة الشرائية، عبر بلدان العالم.

وقد وُضع هذا الهدف أول ما وُضع على أساس فهمٍ للفقر العالمي استناداً إلى مماثلات القوة الشرائية لعام 2005.

ويتطلب قياس اتجاهات الفقر العالمية مع مرور الوقت وضع خط مرجعي متنسق عبر البلدان، إذ يلزم أن يكون ثابتاً بمعايير حقيقية مع تغيُّر الأسعار النسبية.

الهدف :2 القضاء التام على الجوع

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة. ويعيش معظم جياح العالم في البلدان النامية التي يؤثر نقص التغذية فيها على مالبين الأطفال. ويتسبب سوء التغذية في هذه البلدان بوفيات نسبة كبيرة من الأطفال. تستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد 2-3 الذي يهدف إلى مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية. وتستخدم مماثلات القوة الشرائية في مؤشرين، هما ،

1- حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الحرجية.

2- متوسط دخل صغار منتجي الأغذية حسب الجنس ووضع السكان الأصليين. وتستخدم منظمة

الأغذية والزراعة مماثلات القوة الشرائية لقياس إيرادات صغار المنتجين، وكذلك الناتج ودخل

الفرد المتأئين من الزراعة.

الهدف :3 الصحة

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار. وعلى الرغم من تحسن الصحة في العقد الماضي، لا يزال الناس في أنحاء العالم يعانون أمراضاً تمكن الوقاية منها، كما لا يحصل على الخدمات الصحية نصف سكان العالم على الأقل.

وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد، المتعلق بخفض النسبة العالمية للوفيات النفسية إلى أقل من 70 وفاة لكل 100 ألف مولود حي، من خلال نموذج تقدير معدل وفيات الأمهات

الذي يطبق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث مماثلات القوة الشرائية لتقدير وتوقع نسبة وفيات الأمهات لضمان اتساق نهج التقدير عبر البلدان.

كما تُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد المتعلق بتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة الفعالة والميسورة التكلفة. وفي المؤشر

المتعلق بنسبة السكان في الأسر المعيشية الذين لديهم نفقات كبيرة على الصحة، كحصة من إجمالي نفقات الأسرة المعيشية أو دخلها، تُقيّم النفقات بمعايير مماثلات القوة الشرائية.

الهدف 4: التعليم الجيد

يرمي الهدف 4 إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وفي العقد الماضي، ورغم التحسن الكبير في فرص الحصول على التعليم، لم تتمكن بلدان كثيرة من تحقيق جميع مقاصد هذا الهدف. ولدى التعليم بعض أكبر الاختلافات في مستويات الأسعار عبر البلدان.

تُستخدم مماتلات القوة الشرائية في احتساب المؤشر الواقع في إطار المقصد 4-5 الذي يسعى إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون أوضاعاً هشة. ولرصد هذا الهدف، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو بتتبع مؤشرات نفقات الحكومة والأسر المعيشية على التعليم على أساس مماتلات القوة الشرائية .

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وتشمل ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي زيادة كبيرة.

مماثلات القوة الشرائية والحجم الحقيقي لاقتصادات البلدان العربية تقرير إقليمي شامل استخدامات مماثلات القوة الشرائية في أهداف التنمية المستدامة

وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية في المقصد 7-3، الذي يقضي بمضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة. ويُرصد هذا المقصد من خلال كثافة الطاقة، التي تُقاس بالطاقة الأولية والنتاج المحلي الإجمالي. وتعكس كثافة الطاقة التي تُوقر للاقتصاد لكل وحدة قيمة من الناتج الاقتصادي، الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي، مقياساً على أساس مماثلات القوة الشرائية. وهكذا، تمثل كثافة الطاقة على أنها نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يرمي هدف التنمية المستدامة هذا إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويشجع الهدف 8 النمو الاقتصادي المستدام بتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية، وزيادة الابتكار التكنولوجي عبر سياسات تساعد ريادي الأعمال على تحقيق أهدافهم وتوفير فرص العمل.

المقصد 8-1 هو الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقاً للظروف الوطنية، لا سيما نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً.

أما المقصد 8-2 فهو تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك عبر التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة. ويستخدم المقصدان الناتج المحلي الإجمالي القائم على مماثلات القوة الشرائية في قياس معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لتقييم الإنتاجية الاقتصادية.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يرمي هدف التنمية المستدامة 9 إلى إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار .

وتستخدم مماثلات القوة الشرائية في احتساب المؤشرات في إطار مقصدين، هما المقصد، تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها .

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة

يرمي هدف التنمية المستدامة 10 إلى الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

ويمكن تحقيق هذا الهدف بالتركيز على المقاصد التالية، من بين أخرى: تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني، واعتماد سياسات لتحقيق قدر أكبر من المساواة وضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية.

والمقصد 10-1 هو التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني. وتُستخدم مماثلات القوة الشرائية في قياس معدلات نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي أو الدخل الحقيقي لأدنى 40 في المائة في توزيع الدخل في بلد معين من مسوح الأسر المعيشية على مدى فترة خمس سنوات تقريباً، حيث يُقاس نصيب الفرد من الاستهلاك أو الدخل على أساس مماثلات القوة الشرائية لغرض المقارنة بين البلدان.